

الملخص التنفيذي

لا شك أن حالة الفقر والجمود التي تشهدها القارة الافريقية تمثل المأساة الكبرى التي تبرز اليوم على مسرحنا العالمي. فعندما يصل الفقر إلى هذا الحد، يتعين علينا جميعاً أن نتبني ردود أفعال قوية لمواجهة هذه المأساة. ومن جانبها، تسعى القارة الافريقية على مستوى الدول والأقاليم والقارات لإرساء دعائم قوية تمكنها من التعامل مع ما تواجهه من مشكلات. وقد شهدت السنوات الماضية العديد من الإصلاحات في مجالي النمو الاقتصادي والإدارة الحكومية. ولكن القارة السمراء لا تزال في الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات في كلا المجالين كي تتمكن من مكافحة شبغ الفقر الذي يهاجم شعوبها. ولكي تنجح افريقيا في القيام بذلك، لا بد من مشاركة دول العالم المتقدم المطلعة على ما للقارة السمراء من تنوع وظروف خاصة.

أما افريقيا، فيتعين عليها العمل على دفع عجلة الإصلاح في كافة المجالات. ويجب على الدول المتقدمة أن تساعد في تحقيق هذا المأرب من خلال زيادة حجم المعونات، والتوقف عن السلوكيات التي تعرقل مسار التقدم في القارة. ولا بد ألا يكون تحرك هذه الدول لمساعدة افريقيا نابعاً من حرصها على مصالحها الذاتية فحسب، بل يجب أن يكون مدفوعاً باعتبارات أخلاقية تفرضها مبادئ الإنسانية. إننا على يقين أنه قد حان الوقت كي يلعب تدفق المعونات الخارجية على افريقيا دوراً ملحوظاً في تنمية القارة. إنها حقاً للحظة حاسمة يجب فيها أن يقف العالم بأسره إلى جوار افريقيا، وأن يبذل مزيداً من الجهد لدعم مساعيها.

وتمثل التدابير التي تقترحها اللجنة في هذا الصدد برنامجاً شاملاً للتعامل مع المشكلات المختلفة التي تواجهها القارة الافريقية. والمشكلات التي يتعرض لها هذا البرنامج مترابطة بطبيعتها، فهي تمثل في الواقع دوائر مفرغة، تؤثر كل منها على الأخرى، ولذا فلا بد من التعامل معها ككيان واحد.

ولتحقيق ذلك، يجب أن تحصل افريقيا على دفعة هائلة تصيب جميع المجالات في وقت واحد، وتدفع بها إلى الأمام. لذلك يتعين على الشركاء أن يعملوا معاً من أجل تنفيذ هذا البرنامج بدأب وسرعة والتزام، وأن يضع كل منهم هدفاً واحداً صوب عينيه وهو: كيف يصبح إسهامه مؤثراً في تغيير الأوضاع الراهنة؟

وضع أنظمة الدول على المسار الصحيح:- الإدارة الحكومية وبناء القدرات

ظل تاريخ افريقيا خلال الخمسين عاماً الماضية متأثراً بضعف الأداء في مجالين رئيسيين وهما **القدرات**، أي قدرة الحكومات على وضع السياسات الرشيدة وتطبيقها بالأسلوب السليم؛ و**المساءلة**، أي قدرة الدول على التفاعل مع رغبات الشعوب وتلبية احتياجاتها وتحمل المسؤولية أمامها. ولعل مسؤولية تنمية هذه القدرات تقع بشكل رئيسي على عاتق الحكومات والشعوب الافريقية، وإن كان هذا لا يلغي الدور الذي يمكن للدول الغنية أن تلعبه في هذا الصدد، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه. ولا شك أن تنمية هذه القدرات يحتاج للكثير من الوقت والجهد.

إن ضعف القدرة على وضع السياسات ومتابعتها غالباً ما ينتج عن ضعف الأنظمة، وعدم توفر المعلومات، والافتقار إلى التقنيات الحديثة والعمالة المدربة، وكذلك عدم توفر الموارد المالية اللازمة. لذا فإننا نوصي بضرورة أن تقوم الدول المانحة باستثمارات ضخمة تهدف إلى تنمية قدرات القارة الافريقية، وأن تبدأ هذه الدول بنظم التعليم العالي، خاصة في مجالي العلوم والتكنولوجيا، كما يجب عليهم تقديم يد العون لافريقيا فيما يتعلق بوضع نظم جديدة وضم فرق عمل مدربة إلى الحكومات القومية والمحلية وجميع المنظمات الافريقية والإقليمية وخاصة الإتحاد الافريقي وبرنامج نيباد (الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا) الذي يراعه.

كذلك يتعين على الدول المانحة تغيير سلوكيات الماضي المدفوعة بالمصالح الذاتية. فيجب عليهم العمل من أجل دعم الأولويات الوطنية للحكومات الافريقية، وألا يجعلوا مصالحهم وطموحاتهم تسيطر على عملية بناء وتنمية قدرات الإدارة الحكومية في أية دولة.

وعن قدرة الحكومات على التفاعل مع الشعوب والاستجابة لمتطلباتها وتحمل المسؤولية أمامها (المساءلة)، فيمكن القول بأن تنميتها يقع على عاتق القادة الأفارقة، الذين يمكنهم تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة مشاركة المواطنين فيما تتخذه الحكومات من قرارات وما تقوم به من أعمال. ويكون ذلك من خلال دعم وتطوير مؤسسات المشاركة التي تشمل البرلمان، والسلطات المحلية، ونقابات العمال، وأجهزة القضاء، ووسائل الإعلام. ويمكن للدول المانحة مساعدة الحكومات الافريقية في تحقيق ذلك. كما يمكنها مساعدة الدول الافريقية في وضع برامج "مراجعة عمليات الموازنة"، التي تمكن الشعوب من متابعة عمليات الحصول على المنح والمعونات، والتعرف على مجالات إنفاقها. لا شك أن هذه الشفافية سيكون من شأنها القضاء على الفساد الذي يتعين على الحكومات الافريقية اجتثاث جذوره.

كما يمكن للدول المتقدمة أن تلعب أدوار أخرى، فأموال الدول الافريقية وأصولها - التي قام القادة الفاسدون بسرقتها وتحويلها إلى البنوك الأجنبية - يجب أن تعود لشعوب افريقيا. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أصدرت الدول الأجنبية قوانين تلزم بنوكها بالإبلاغ عن أي حساب يثير الشك. كذلك يجب التعامل مع مشكلة الرشاوى. فيتعين على الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البترول، والمعادن، وغيرها من الصناعات الاستخراجية، جعل قيمة مدفوعاتها وطرق سدادها معلومة للجمهور. وتحرم أي شركة أجنبية من اعتمادات الاستيراد، إذا ثبت أنها تتعامل بالرشوة.

ويجب أن نعي أنه بدون تحقيق إصلاحات ملحوظة في مجال الإدارة الحكومية، لن تحقق الجهود المبذولة في المجالات الأخرى أي من نتائجها المنشودة.

الحاجة إلى الأمن والسلام

تمثل الحروب التهديد الأكثر خطورة للإدارة الحكومية وأدائها. وقد شهدت افريقيا خلال العقود الأربع الماضية من النزاعات ما لم تشهده أي قارة أخرى طوال تاريخها. ولكننا يجب ألا ننكر أن الأوضاع قد تحسنت في بعض الدول خلال السنوات الماضية، إلا أن العنف ما زال يعرقل مسيرة التنمية في العديد من البلدان الافريقية الأخرى. فالاستثمار في مجالات التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ تخطفي فيه النزاعات ويسوده السلام.

والطريقة المثلى للتصدي لمثل هذه النزاعات والحفاظ على الأرواح والأموال التي تهدر بسببها هي تنمية قدرات الدول والمجتمعات الافريقية فيما يتعلق بمنع هذه النزاعات وكيفية إدارتها. ويعني ذلك توظيف المعونات في التعامل مع أسباب النزاعات، وتحسين إدارة الحكومات لدول

الموارد الطبيعية وما تعرفه الاتفاقيات الدولية بـ "موارد الصراع"، أو بعبارة أخرى الموارد التي تشعل فتيل الصراعات وتساعد في تمويلها. ويعني ذلك محاربة الاتجار في الأسلحة الصغيرة.

ويمكن للمنظمات الأفريقية الإقليمية وكذا للأمم المتحدة أن تلعب أدوراً هامة في التصدي للنزاعات عندما يصعب حلها على المستوى المحلي. وتشمل هذه الأدوار الإنذار المبكر، والقيام بدور الوسيط بين أطراف النزاع، وإرسال قوات لحفظ السلام. كذلك يمكن للمنح والمعونات أن تدعم هذه الأدوار، إذ يمكن من خلالها توفير التمويل الذي يحتاجه الإتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية الأخرى. كما يمكن أن توظف هذه المنح من أجل تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة تعمل على إرساء دعائم السلام في مناطق النزاع.

وبعد حل النزاعات، لا بد من متابعة تنفيذ خطط التنسيق بين الأطراف وخطط تمويل عمليات التنمية وإرساء دعائم السلام، وتعديلها عند الحاجة، حتى لا تقع هذه الدول مرة أخرى في شرك النزاعات.

الجميع مشاركون: استثمار الطاقات البشرية

إن الفقر لا يعني الافتقار إلى الموارد المادية فحسب، فالفقراء بعيدون عن المشاركة في عملية صنع القرار، وعن الاستفادة من الخدمات الأساسية التي يجب على الحكومات توفيرها للشعوب التي تحكمها. فلا بد من توفير مدارس وعيادات لخدمة الأفراد الأكثر فقراً في أفريقيا. ويمثل ذلك مطلباً عاجلاً يفرضه اعتبارات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولهذا المطلب أهميته الاقتصادية أيضاً، فالقوة العاملة التي تتمتع بالصحة الجيدة والتدريب الممتاز تزداد إنتاجيتها، وتستغل إمكاناتها، وتعم بثمار جهودها بكرامة وشرف.

لذا فإن الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي يعني في الأساس العمل على إعادة بناء النظم الصحية والتعليمية الأفريقية التي وصلت إلى حالة يرثى لها وأصبحت على شفا الانهيار. ولا شك أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمويل ضخم. ولكن يجب ألا تقف جهود المجتمع الدولي عند توفير الموارد المالية فحسب، بل لا بد أيضاً من متابعة عملية الإصلاح وتقييم نتائجها. وتصبح هذه المساعي أكثر فاعلية متى شاركت الجماعات المحلية في عملية صنع القرار فيما يتعلق الأمور التي تؤثر عليهم.

ولا شك أن قيام المجتمع الدولي بتمويل برامج "التعليم للجميع" سيتيح الفرصة لجميع الأولاد والفتيات في دول جنوب الصحراء الكبرى كي يحصلوا على التعليم والمهارات الأساسية التي تمكنهم من الاستجابة لما يفرضه الحياة المعاصرة في قارتهم من تحديات. من ناحية أخرى، وفي إطار نظام تعليمي شامل ومتزن، يجب توجيه مزيداً من الاهتمام للتعليم الثانوي، والتعليم العالي، والتعليم المهني، وتعليم الكبار، وتدريب المعلمين. ويجب على المانحين أن يقدموا لأفريقيا ما يمكنها من تحقيق هذه الأهداف السامية، وأن يشمل ذلك تقديم منح تخصص لإلغاء مصروفات المدارس الابتدائية.

ولحد من انتشار الأمراض في أفريقيا لا بد من تطوير نظم الخدمات الصحية العامة، إذ أن ذلك يساعد في التصدي للكثير من الأمراض التي يمكن تفاديها مثل السل والملاريا. كذلك يجب إقامة استثمارات ضخمة تهدف إلى تدريب فرق العمل الطبية، وتوفير العقاقير الحديثة والخدمات الصحية والتناسلية (الخاصة بالإنجاب) المتميزة. ويجب أن تكون هذه الخدمات بالمجان وألا يطالب المرضى بدفع أي رسوم مقابل الحصول عليها، بل يجب على المانحين أن يتحملوا هذه الرسوم حتى تتمكن الدولة من تحملها نيابة عن أفراد الشعب.

وقد حان الوقت أن نزيد من حجم تمويلنا لمشروعات المياه والصرف الصحي التي لم تكن تحظى بالاهتمام في العقود الماضية. ويجب أن نضع على قمة الأولويات العمل على رفع مستوى الخدمات الضرورية للتصدي لكارثة فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز والذي يفوق عدد ضحاياه في قارة أفريقيا أي مكان آخر في العالم.

ولا بد من تحقيق هذه الأهداف من خلال تطوير الأنظمة الموجودة بالفعل، لا من خلال أنظمة جديدة تعمل في منأى عنها. كذلك يجب مساعدة الحكومات الأفريقية كي تقدم الحماية للأطفال الأيتام، ومن لا يقعوا في كنف ذويهم، وكذلك للمجموعات التي قد تترك بعيداً عن خطة التنمية - إذ لم تضعها الحكومات في اعتبارها. وأخيراً توصي اللجنة بضرورة تخصيص نصف المعونات التي تدعو إليها من أجل تطوير مجالات الصحة والتعليم ومكافحة مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة المكتسبة.

نحو التنمية والحد من الفقر

تواجه قارة افريقيا شعب الفقر لأن اقتصادها قد توقف عن النمو. لذا يجب أن يعمل القطاع العام والقطاع الخاص معا من أجل خلق مناخ يشجع روح العمل الحر وإقامة المشروعات الصغيرة لدى الشعوب الافريقية، ويوفر فرص العمل، ويشجع الأفراد والشركات سواء كانت محلية أو أجنبية على العمل ودخول مجال الاستثمار. وتنمية قدرات الإدارة الحكومية يعد عاملاً أساسياً لتقوية مناخ الاستثمار. والدول المتقدمة لا بد أن تدعم برنامج النيباد الذي يراعى الاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما سيؤدي بدوره إلى خلق مناخ يشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي ويوفر العديد من فرص العمل.

كما سيتطلب تحقيق النمو تطوير البنية التحتية من خلال إقامة استثمارات ضخمة تهدف إلى إزاحة العراقيل الداخلية التي تعوق مسيرة النمو وتجعل افريقيا تتخلف عن الركب. لذا يلزم على المانحين مضاعفة المعونات الموجهة للإنفاق على البنية التحتية بدءاً من الطرق الريفية ونظم الري الصغيرة وحتى الطرق الإقليمية السريعة وخطوط السكة الحديدية، ومشروعات الطاقة الضخمة، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك يجب أن تشمل الاستثمارات مشروعات تنمية الريف، والعمل على رفع مستوى أحياء الفقراء والعشوائيات، فبدون ذلك لن يحظى الفقراء بنصيب من عملية التنمية. ولا بد أيضاً أن يتسع نطاق خطط التنمية ليشمل من يعيشون تحت خط الفقر. فهؤلاء يجب ألا يتركوا بعيداً عن ميدان التنمية والتطوير. ويجب التركيز بشكل أساسي على مجال الزراعة والمشروعات الصغيرة، والاهتمام بمشاركة المرأة والشباب في هذه البرامج والمشروعات التنموية. وكما تستمر عجلة النمو في الدوران، لا بد من حماية البيئة ومواجهة مخاطر التغير المناخي، وأن تكون هذه الأهداف ضمن أولويات برامج الدول المانحة والبرامج الحكومية التي تهدف إلى التنمية. ويحتاج تنفيذ هذا البرنامج التنموي إلى أكثر من ثلث المنح الإضافية التي نقترح تقديمها لافريقيا.

مزيداً من التجارة ... مزيداً من العدل التجاري

تواجه القارة الافريقية عقبتين هائلتين فيما يتعلق بمجال التجارة. فمنجاتها لا تتمتع بالمزايا التي تمكن أي سلعة من الوصول إلى الأسواق العالمية والمنافسة بقوة فيها، كالجودة العالية والسعر المناسب. ومن ناحية أخرى، تواجه المنتجات الافريقية حواجز هائلة يصعب اجتيازها عند وصولها إلى الدول المتقدمة، التي تقوم بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المنتجات الافريقية بمجرد دخولها إلى أسواقها.

ولن تتمكن افريقيا من تحسين أدائها وزيادة كفاءتها في هذا المجال، بدون إحداث تغييرات داخلية. فعليها أولاً تطوير البنية التحتية للنقل، لأن ذلك يسهم في خفض تكاليف نقل البضائع من مكان إلى آخر. كذلك لا بد من العمل على خفض التعريفات الجمركية وتبسيط النظم الجمركية المعمول بها بين الدول الافريقية. ولا مناص من محاربة البيروقراطية، والتخلص من إجراءات الجمارك المبالغ فيها والتي تهدر الوقت والمجهود. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من القضاء على الفساد الذي يتمثل في ممارسات الموظفين الحكوميين الفاسدين في الدول التي تعاني من هذا الوباء. كذلك يجب تشجيع قيام المشروعات الصغيرة وتيسير الإجراءات التي يخوضها أصحاب الأعمال عند بدء مشروعاتهم. ولا بد من تشجيع التكامل الاقتصادي مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في القارة. ويتعين على الدول المانحة أن تلعب دوراً فاعلاً في مساعدة افريقيا في تحقيق هذه الأهداف.

ويقع على عاتق الدول الغنية دوراً هاماً في هذا الصدد. إذ يجب عليها رفع الحواجز الهائلة التي أقامتها كي تمنع المنتجات الافريقية - وخاصة الزراعية منها - من النفاذ إلى أسواقها. إن هذه الحواجز تؤثر سلباً على مواطني الدول الفقيرة والدول الغنية على حد سواء. كذلك ينبغي على الدول الغنية التوقف عن تقديم الدعم الذي من شأنه الإخلال بميزان العدل التجاري، فهذا الدعم يعطي للمنتجات الزراعية المنتجة في البلدان الغنية ميزة تجعلها تنافس بقوة وتتفوق على المنتجات الزراعية الافريقية. ولا بد أن تقوم هذه الدول أيضاً بخفض التعريفات الجمركية والحد من القيود الأخرى التي تفرضها على المنتجات الافريقية، وأن يشمل ذلك التوقف عن تطبيق قوانين المنشأ البيروقراطية التي لا تتيح للمنتجات الافريقية فرصة الحصول على رد الفعل الإيجابي الذي تستحقه من المستهلك.

ويتعين على هذه الدول أن تؤكد عزمها القيام بهذه الإجراءات، التي من شأنها زيادة فرص التجارة بالنسبة لافريقيا، من خلال استكمال محادثات التجارة العالمية في دورة الدوحة. ويجب ألا تطالب

الدول الغنية الدول الافريقية الفقيرة بتقديم أية تنازلات نظير هذه الإجراءات. ومن ناحية أخرى، يجب التأكد من مساعدة الشعوب الافريقية الأكثر فقراً كي تستفيد هي الأخرى من الفرص الجديدة وتحرك وفقاً للنظم المفتوحة للتجارة العالمية. لذلك يجب مد افريقيا بالموارد المالية التي تمكنها من تعديل أنظمتها وجعلها أكثر استجابة للفرص التي ستتاح بعد تعديل نظام التجارة العالمي بهذا الشكل.

من أين سيأتي المال اللازم لتنفيذ هذه الأهداف؟ الموارد

من أجل دعم عملية التنمية التي بدأت بالفعل في افريقيا، تدعو لجنة افريقيا إلى زيادة المعونات الافريقية بمقدار 25 مليار دولار سنويا حتى عام 2010 ويجب أن تعلن الدول المانحة على الفور التزامها بهذه الزيادة، أخذة في الاعتبار أنه بمتابعة مسار عملية التطوير ونتائجها، قد يحتاج الأمر إلى مرحلة ثانية من زيادة المعونات الافريقية بنفس القيمة 25 - مليار دولار سنويا - تبدأ في عام 2010 وتكتمل بحلول عام 2015 ولكي نتأكد أن هذه المعونات ستنفق من أجل تحقيق ما ذكرناه من أهداف، لا بد من توفر عاملين. العامل الأول يتمثل في استمرار عمليات تنمية قدرات الإدارات الحكومية الجديدة في افريقيا. والعامل الثاني هو قيام الدول المانحة بتطوير شكل المعونات وطرق تقديمها. ويعني ذلك تخصيص مزيداً من المنح والمعونات غير مقيدة بقيد أو شرط، وتقديم هذه المعونات بطرق لا تمثل عبأً على الحكومات الافريقية التي يقع على عاتقها بالفعل الكثير من الأعباء الأخرى.

كذلك يجب على الدول المانحة التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بعملية تقديم المعونات لافريقيا، والتأكد من أن ما تقدمه من منح يتماشى وأولويات الحكومات والإجراءات والسياسات التي تتبعها لتنفيذ أهدافها. وفوق كل ذلك يجب أن تقدم المعونات بشكل يسمح للشعوب بمراقبة مراحل الحصول عليها وسبل إنفاقها.

إن مسؤولية هذه التغييرات لا تقع على عاتق الدول المانحة فحسب، فافريقيا في حاجة أيضاً لدور تقوم به المؤسسات متعددة الأطراف، سواء كانت هذه المؤسسات افريقية أو عالمية. فعلى سبيل المثال، لا بد أن يلعب البنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية في افريقيا دوراً أكثر قوة. ويجب أن يعطى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأولوية لتنمية افريقيا. وينبغي عليهما زرع الثقة في قلوب أصحاب الأسهم والعملاء، وأن يضعوا افريقيا ضمن اعتباراتهما حال اتخاذ أي قرار.

يجب أن تلتزم الدول المانحة بجدول زمني تقوم من خلاله بتخصيص % 0.7 من دخلها السنوي للمعونات. أما عن التمويل الضخم الذي تحتاجه افريقيا دفعة واحدة كي تبدأ التحرك الآن، فلا بد من الحصول عليه من خلال هيئة للتمويل الدولي تؤسس على الفور. ولا بد من تقديم اقتراحات عملية يمكن من خلالها التوصل لطرق مبتكرة للتمويل، كفرض رسوم دولية على رحلات الطيران، وهو إجراء يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في تأمين عملية تمويل مشروعات التنمية في افريقيا على المدى المتوسط والطويل.

كذلك يجب إلغاء كافة الديون المطلوبة من دول جنوب الصحراء الافريقية الكبرى الفقيرة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يكون ذلك ضمن برنامج تمويلي يخصص لهذه الدول بما فيها تلك التي تم استيعابها من خطة المديونات الحالية. وليكن هدفنا الأول من كل ذلك هو الحد من الفقر وتقليص نسبته إلى النصف بحلول عام 2015، وهذا هو ما التزم به المجتمع الدولي في اجتماعات مونترى وكاناناسكيس.

ختام

إن التحرك بخطوات ثابتة ومنتظمة في جميع المجالات يعد أمراً ضرورياً لمواجهة التحديات الحالية التي تبرز على الساحة الافريقية. وهذا التحرك لا يمكن أن يتحقق بدون شكل جديد للشراكة. ففي الماضي، أثبتت الطرق التعاقدية التي تعتمد على وضع قيود وشروط فشلها في تحقيق النتائج المرجوة. وما نقتصره هنا هو شكل جديد للشراكة يعتمد على التضامن والاحترام المتبادل، ويستند في الأساس إلى تحليل المناهج الفعالة، التي تحقق ما نرجوه من نتائج، والأخذ بها. فذلك يستكمل محاولات التنمية الإيجابية التي شاهدناها مؤخراً، ويدفع بعجلة التطوير، ويخلق في النهاية عالم يسوده العدل والإنصاف يستوعب افريقيا ويجعلها جزءاً لا يتجزأ منه.

